



Ref. : .....

Date : .....

الإشارة : ٤٩٣ / ٣ / ١٦

التاريخ : ٢٠١٦ / ٣ / ١٦

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين ،،،  
فاكس رقم ( 5686830 )

السادة / بورصة عمان المحترمين ،،،  
فاكس رقم ( 5664071 )

السادة / مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين ،،،  
فاكس رقم ( 5672590 )

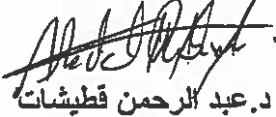
الموضوع : محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر  
المنعقد بتاريخ 2016/3/14 م .

بعد التحية ،،،

نرفق لكم محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر الذي إنعقد بتاريخ 2016/3/14 م متضمناً القرارات التي تم إتخاذها حسب الاصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير العام

  
د. عبد الرحمن قطيشات

|                           |
|---------------------------|
| بورصة عمان                |
| الدائرة الإدارية والمالية |
| الديوان                   |
| ٢٠ آذار ٢٠١٦              |
| الرقم التسلسلي: ١١٦٦      |
| رقم الملف: ٤١١٠٣          |
| الجهة المختصة: 2016/3/14  |





شركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة  
المسجلة تحت رقم (284) بتاريخ 1995/6/21م  
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر  
المنعقد يوم الاثنين الموافق 2016/3/14

عملاً بأحكام المادة (144، 169) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته ،  
عقدت الهيئة العامة لشركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السادس  
عشر وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الموافق 2016/3/14 في  
مكاتب الشركة وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال.

حضر الاجتماع مساهمون يمثلون أسهماً بالأصالة مقدارها ( 15,000,000 ) خمسة عشرة  
مليون سهم / دينار من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ ( 15,000,000 ) سهم/ دينار أي بنسبة  
حضور 100% ، وحضر الاجتماع السيد وليد المعايطة مندوب عطفة مراقب عام الشركات/  
وزارة الصناعة والتجارة .

وقد ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة معالي م. قتيبة أبو قورة وحضر الاجتماع  
السيد محمد الروسان ممثل المساهم وزارة المالية والسيد وائل البيطار ممثل المساهم بنك الأردن  
دبي الإسلامي ، و السيد محمد الكركي ممثل مدققي الحسابات المستقلين السادة أرنست ويونغ ،  
والدكتور فياض القضاة المستشار القانوني للشركة، كما حضر نصاب أعضاء مجلس الإدارة  
البالغ عددهم (7) من أصل (7) أعضاء والمدير العام ونائب المدير العام والمدير المالي  
والإداري.

أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور  
ممثلي المساهمين في الشركة وبما يمثل 100% من أسهم الشركة ونصاب أعضاء مجلس الإدارة  
والتزمت الشركة بأحكام قانون الشركات وأن الاجتماع قانوني وأن جميع ما يصدر عنه قانوني  
وملزم.

افتتح معالي رئيس الجلسة الاجتماع ورحب بالحضور وتمت الموافقة على تعيين  
السيد الدكتور عبدالحكيم الشبلي ومروان قطيشات مراقبين لفرز الأصوات والسيد عبدالرحمن  
أبو نوار كاتباً للجلسة وتمت المباشرة ببحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال بعد إضافة بند  
توزيع أرباح على المساهمين بناءً على اقتراح ممثل وزارة المالية والتي تمتلك نسبة 99.92%  
من رأسمال الشركة وعلى النحو التالي:-

أولاً: تمت تلاوة محضر الاجتماع الخامس عشر المنعقد بتاريخ 2015/3/9 وصادقت الهيئة  
العامة عليه.

ثانياً: اقترح ممثل وزارة المالية تقديم البند الثالث بجدول الأعمال (الاستماع لتقرير مدققي  
حسابات الشركة عن السنة المالية لعام 2015 ودمج البند الثاني)، (مناقشة تقرير مجلس  
الإدارة والخطة المستقبلية مع البند الرابع مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح  
والخسائر للعام المالي 2015 وتمت الموافقة على الاقتراح).



*(Handwritten signature)*



ثالثاً: طلب معالي رئيس الجلسة من السيد محمد الكركي ممثل مدقق حسابات الشركة الخارجي السادة إرنست ويونغ تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة المستقل عن السنة المالية 2015 وتمت تلاوته.

رابعاً: باشرت الهيئة العامة بمناقشة التقرير السنوي والقوائم المالية للعام المالي 2015 وجرت المناقشات على النحو التالي:-

- سأل ممثل وزارة المالية عن آخر المستجدات حول استقطاب شريك استراتيجي للمشاركة في الإنتاج في امتياز الريشة ومنطقة شرق الصفاوي حسب ما ورد في بند التطورات المستقبلية الهامة في تقرير مجلس الإدارة لعام 2015.

- أجاب معالي رئيس المجلس:

قامت شركة البترول الوطنية بالدخول في مفاوضات مع شركة IPG وأسفرت المباحثات والمفاوضات مع شركة IPG إلى التوصل إلى صيغة توافقية لاتفاقية المشاركة في الإنتاج لامتياز الريشة ومنطقة شرق الصفاوي ، حيث تم توقيعها بالأحرف الأولى ورفعها إلى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية لاستكمال الإجراءات القانونية حسب الأصول ويمكن أيجاز أهم بنود اتفاقية المشاركة في الإنتاج لامتياز الريشة وكما يلي:-

حيث أن لصاحب الامتياز الحق في أن يبيع أو يحيل أو يتصرف في كل أو جزء من حقوقه أو امتيازاته أو حصصه أو التزاماته بموجب الامتياز إلى طرف ثالث مؤهل فنياً ومالياً ما لم تعترض الحكومة على هذه الحوالة خلال ثلاثين يوماً من إخطار صاحب الامتياز للوزير بنيتة القيام بتلك الحوالة، وبالإشارة إلى كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم 58/11/1/1825 تاريخ 2015/04/29 بخصوص استقطاب شريك استراتيجي وإيجاد فرصة استثمارية مواتية لرفع وتطوير مرافق شركة البترول الوطنية وخططها التوسعية، والإيعاز إلى شركة البترول الوطنية برفع تقرير إلى وزارة الطاقة والثروة المعدنية حول اهتمام شركة IPG بالدخول في شراكة إستراتيجية. وعليه فقد قامت شركة البترول الوطنية بالدخول في مفاوضات مع شركة IPG وأسفرت المباحثات والمفاوضات مع شركة IPG إلى التوصل إلى صيغة توافقية على أهم البنود التالية :-

1- صيغة المشاركة تكون على أساس المشاركة في الإنتاج بجزء من حصة شركة البترول الوطنية مع عدم المساس في حصة الحكومة .

2- تسري القوانين واللوائح الأردنية والأنظمة المنشورة لتنفيذها على تفسير وتفاؤل وأداء هذه الاتفاقية.





- 3- يكون الحد الأدنى من الإنفاق على منطقة امتياز الريشة خلال فترة الاستكشاف والتقييم ومدة (4) سنوات مبلغ (70) مليون دولار أمريكي ينفق منها لبرنامج السنة الأولى مبلغ (28) مليون دولار أمريكي .
- 4- تقوم شركة IPG بدفع مبلغ (50) مليون دولار أمريكي عند توقيع اتفاقيات بيع الغاز ووصول كميات الإنتاج إلى (300) مليون قدم مكعب يوميا ، بحيث تدفع على (25) شهر وبمعدل (2) مليون دولار شهريا.
- 5- تلتزم IPG بالوصول إلى معدل إنتاج يصل إلى (50) مليون قدم مكعب يوميا خلال السنة الأولى من مرحلة الاستكشاف والتقييم.
- 6- تلتزم شركة IPG بشرط الوصول إلى كمية إنتاج تزيد عن خمسين مليون قدم مكعب قياسي في اليوم (50 م ق م ق / ي ) كشرط أساسي للدخول في مرحلة التطوير والإنتاج ، وفي حال عدم الوصول إلى هذه الكمية ، لمجلس إدارة الشركة بعد مخاطبة الوزير ومرور سنتين يوما على إخطار شركة IPG إنهاء العمل بهذه الاتفاقية وصدر موافقة مجلس الوزراء على هذا الإنهاء.
- 7- في حال انسحاب شركة IPG خلال فترة الاستكشاف والتقييم تلتزم بتسديد الفرق بين الحد الأدنى من الإنفاق وبين ما تم إنفاقه فعليا حتى تاريخ الانسحاب إلى شركة البترول الوطنية.
- 8- تحتفظ شركة البترول الوطنية وطوال فترة المشاركة بكمية من إنتاج الغاز الطبيعي (الإنتاج الحالي) تبلغ (15) مليون قدم مكعب يوميا، وفي حال انخفضت كمية الإنتاج الحالي عن (15) مليون قدم مكعب يوميا، تقوم شركة IPG بتعويض شركة البترول الوطنية عن هذا النقص وطوال فترة المشاركة .
- 9- تكون نسب المشاركة في الإنتاج بكميات الإنتاج الإضافية في امتياز الريشة والتي تزيد عن (15) مليون قدم مكعب يوميا طوال فترة المشاركة بحيث تكون حصة الحكومة من إنتاج الغاز الطبيعي 50% وحصة شركة البترول الوطنية 20% وحصة شركة IPG 30% أما بالنسبة للمشاركة في إنتاج النفط فتكون حصة الحكومة 55% وحصة شركة البترول الوطنية 15% وحصة شركة IPG 30%.
- 10- يكون سقف استرداد كلف العمليات البترولية خلال فترة الاستكشاف والتقييم (60%) وخلال فترة التطوير والإنتاج (70%) .
- 11- تلتزم شركة IPG باستخدام حفارات شركة البترول الوطنية وبحالتها السليمة وبالأسعار التفضيلية المتفق عليها





12- تلتزم شركة IPG باستخدام كادر الحفارات والكوادر الأخرى لشركة البترول الوطنية في عملياتها البترولية في مناطق المشاركة .

13- تلتزم شركة IPG بدفع كفالة حسن التنفيذ وقيمتها مليون دولار أمريكي خلال (90) يوم من استلام الموقع .

14- لا يحق لشركة IPG التنازل أو بيع أو إحالة كل أو جزء من حصتها إلى أي شركة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة الوزير وشركة البترول الوطنية.

15- تلتزم شركة IPG بتسليم شركة البترول الوطنية كافة المعلومات والدراسات والتقارير الفنية عن امتياز الريشة ومنطقة الصفوي عند توقيع الاتفاقية .

16- تحتفظ شركة البترول الوطنية وطوال فترة المشاركة بملكيتها لكافة أصولها المنقولة وغير المنقولة داخل وخارج منطقة الامتياز، على انه يحق لشركة IPG ولتنفيذ عملياتها البترولية الانتفاع بالمرافق والأصول داخل منطقة الامتياز مقابل الأسعار التفضيلية التي يتم الاتفاق عليها .

17- تقوم شركة IPG بتمويل كامل عملياتها منذ تاريخ السريان وطوال فترة المشاركة وعلى نفقتها وحدها ، ولا تتحمل شركة البترول الوطنية أية نفقات أو أعباء تمويلية طوال فترة المشاركة .

18- أسعار بيع الغاز الطبيعي تكون وفق الأسعار العالمية و الساندة في المنطقة.

19- بالإضافة إلى الحالات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، لمجلس إدارة شركة البترول الوطنية بعد مخاطبة معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية إنهاء العمل بهذه الاتفاقية في الحالات التالية :

- أ - عدم التزام IPG بتنفيذ خطة وبرنامج العمل والإنفاق السنوية للسنة الأولى من مرحلة الاستكشاف والتقييم وفق المرفق (أ) من ملحق اتفاقية التنفيذ.
- ب - عدم قيام IPG بتقديم و/أو تغذية و/أو تجديد الكفالات المطلوبة .

20- لا يترتب أي التزام على أي من الطرفين حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي أو لم تصدر موافقة الحكومة .

أما فيما يتعلق باتفاقية المشاركة في الإنتاج في منطقة شرق الصفوي وحيث أن شركة IPG قد التزمت بأن يكون الحد الأدنى من الإنفاق على منطقة شرق الصفوي خلال فترة الاستكشاف والتقييم مبلغ (30) مليون دولار أمريكي فيمكن إيجاز أهم بنودها كما يلي:





- 1- مع عدم المساس بحصة الحكومة تتنازل شركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة بهذا إلى شركة أي بي جي (IPG) عن كل حقوقها التعاقدية وواجباتها والتزاماتها الواردة في اتفاقية المشاركة لمنطقة شرق الصفاوي مقابل المشاركة بالإنتاج وفقاً لقوائم المشاركة بإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وفقاً لمعدلات تتراوح حصة الحكومة منها (40%-70%) وحصة شركة البترول الوطنية (10%-5%) وحصة شركة IPG (25%-50%).
2. تقر شركة أي بي جي (IPG) صراحة بأنها ملتزمة بجميع الحقوق التعاقدية والواجبات والالتزامات الواردة في اتفاقية المشاركة في الإنتاج من أجل الاستكشاف عن البترول وتطويره وإنتاجه في منطقة شرق الصفاوي وبكل بنود الاتفاقية وبأي تعديل أو إضافة كتابية طرأت عليها حتى تاريخ التنازل من شركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة.
3. تقر شركة أي بي جي (IPG) على الالتزام بكل التعهدات والكفالات التي تنص عليها اتفاقية المشاركة في الإنتاج لمنطقة شرق الصفاوي.
4. تحتفظ شركة البترول الوطنية بحقها باسترداد كلف العمليات البترولية البالغة 2,480,447 دينار أردني مليونين وأربعمئة وثمانون ألف وأربعمئة وسبعة وأربعون ديناراً أردنياً ، المُرصدة لدى لجنة استرداد كلف العمليات البترولية / وزارة الطاقة والثروة المعدنية تاريخ توقيع اتفاقية التنازل عن اتفاقية المشاركة بالإنتاج في منطقة شرق الصفاوي وفقاً للنسب المعتمدة في التكاليف المُستردة من الإنتاج والواردة في قانون رقم (14) لسنة 2014 .
5. تلتزم شركة أي بي جي (IPG) بتسليم شركة البترول الوطنية كافة المعلومات والدراسات والتقارير الفنية عن منطقة شرق الصفاوي عند توقيع الاتفاقية.
6. لا يحق لشركة أي بي جي (IPG) التنازل أو بيع أو إحالة جزء أو كل من حصتها إلى أي شركة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

يكون هذا التنازل نافذ المفعول من تاريخ موافقة وزارة الطاقة والثروة المعدنية





- سأل ممثل وزارة المالية عن التاريخ المتوقع لإبرام اتفاقيات المشاركة في امتياز الريشة ومنطقة شرق الصفاوي وما مدى تأثير ذلك على تكاليف إكمال وإصلاح بئر شرق الصفاوي (بئر-11) المرسلة بالقوائم المالية تحت بند ممتلكات غاز وبمبلغ (2.480.447) دينار أردني وعن مدى تأثير تأجير حفارات الشركة بأسعار تفضيلية لهذا الشريك ومستقبل كوادر الشركة.

- أجب معالي رئيس المجلس:

صادق مجلس إدارة الشركة على اتفاقيات المشاركة استناداً لأحكام عقد تأسيس ونظام الشركة الأساسي وتم مخاطبة معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية للتكرم بالموافقة ورفعها إلى مجلس الوزراء الموقر للموافقة عليها حسب المرجعية القانونية لامتياز الريشة إما المشاركة بالإنتاج لمنطقة شرق الصفاوي فإن المرجعية القانونية هي معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية ومن المتوقع الانتهاء من استصدار الموافقات القانونية خلال الشهر المقبل.

أما فيما يتعلق بتكاليف بئر شرق الصفاوي (بئر-11) والتي تم إنفاقها من قبل شركة البترول الوطنية سناً لأحكام اتفاقية المشاركة الصادرة بالقانون رقم (14) لسنة 2014 فقد تم الاتفاق مع شركة IPG على استرداد هذه التكاليف من الإنتاج حسب نسب استرداد كلف العمليات البترولية وتقاسم الربح والتي سبق الإشارة إليها.

وفيما يتعلق بتأجير حفارات الشركة لهذا الشريك بأسعار تفضيلية فإن ذلك يشمل الكوادر التشغيلية ويعود بالمنفعة على الشركة وحسب غايات الشركة المنصوص عليها في عقد التأسيس للقيام بجميع أعمال الحفر داخل المملكة وخارجها بواسطة أجهزتها وكوادرها أو بالمشاركة مع الغير.

- سأل ممثل وزارة المالية عن أسباب انخفاض الإنتاج خلال عام 2015.

- أجب المدير العام : استمرت شركة البترول الوطنية بإنتاج الغاز خلال عام 2015 ، بالرغم من التحديات الفنية والتقنية التي واجهتها والانخفاض الطبيعي لنفاد الآبار ، حيث بلغ الإنتاج (4.341) بليون قدم<sup>3</sup> مقارنة مع إنتاج مقداره (4.617) بليون قدم<sup>3</sup> في عام 2014، أي بانخفاض مقداره (0.276) بليون قدم<sup>3</sup> بنسبة (6%) . وهي بأقل من 10% بنسبة الانخفاض الطبيعي للآبار المنتجة ، حيث قامت الشركة ببذل جهود كبيرة واستخدام تقنيات حديثة من أجل المحافظة على الإنتاج لتشغيل على الأقل عدد (2) مولدات كهربائية لدى شركة توليد الكهرباء المركزية . هذا بالإضافة إلى الوقت المستغرق لتجهيز الحفارات بمشاغل شركات عالمية خارج الأردن ومن المتوقع رفع الإنتاج حال استخدام تقنية حديثة (الغاطس) لعزل المياه المصاحبة للغاز والوصول إلى حجم إنتاجي (20 مليون قدم<sup>3</sup>). وقد بلغ إيراد الغاز خلال العام 2015 ما مقداره (6.146.189) دينار أردني مقارنة مع مبلغ (6.537.060) دينار أردني لعام 2014، أي بانخفاض مقداره (390.871) دينار أردني وبلغت حصة الحكومة من إيراد الغاز مبلغ (1.229.238) دينار أردني وبنسبة 50% من صافي الإيراد بعد قيام شركة البترول الوطنية بحسم ما نسبته 60% من إجمالي إيراد الغاز المنتج لغرض استرداد جميع التكاليف والنفقات المتكبدة فيما يتعلق بالعمليات البترولية ذات الصلة بالإنتاج الحالي وفقاً لاتفاقية الامتياز.





- سأل ممثل وزارة المالية حول خطة عمل الشركة والموازنة التقديرية المعتمدة لعام 2016 حال دخول الشريك حيث أن الموازنة المعتمدة تشمل أعمال استكشاف وإصلاح وإكمال آبار هي من التزامات الشريك بالإنتاج.

- أجاب المدير العام أن الشركة قامت بإعداد خطة عمل تشغيلية بديلة وموازنة تقديرية معدلة ويانتظر قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على دخول الشريك IPG ليتم اعتماد هذه الخطة البديلة لبقية العام المالي 2016.

- سأل ممثل وزارة المالية عن آخر المستجدات حول تعديل سعر بيع الغاز الطبيعي المنتج من حقل الريشة.

- أجاب معالي رئيس المجلس:

لقد تم مراعاة ذلك ضمن شروط وأحكام الاتفاقيات الموقعة بالأحرف الأولى مع الشريك IPG بأن يتم اعتماد الأسعار العالمية والسائدة بالأردن وأن معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية مشكوراً قد أوصى لمجلس التنمية الاقتصادية بحق الشركة العادل لرفع السعر على ضوء أسعار بدائل الطاقة المتاحة حالياً بالأردن من الغاز المسال والغاز المصري.

- سأل ممثل وزارة المالية عن سبب ارتفاع مصاريف سفر وتنقلات بنسبة 85% عن العام السابق وآخر المستجدات لتحصيل الذمم المشكوك لتحصيلها (شركة ترانس جلوبل) ببلغ (927.340) دينار أردني، وشركة رضا كنعان وأولاده ببلغ (46.222) دينار أردني، وكذلك مخصص قطع غيار ولوازم بطينة الحركة ببلغ (1.450.000) دينار أردني.

- أجاب المدير المالي والإداري أن سبب ارتفاع تكاليف سفر وتنقلات يعود إلى استئناف أعمال الشركة الميدانية في حقل الريشة ومنطقة شرق الصفاوي سنداً أحكام أنظمة الشركة سارية المفعول.

- أجاب المستشار القانوني للشركة أن القضايا التي نجحت بها الشركة مودعه لدى التنفيذ القضائي وأن مصلحة الشركة عدم المطالبة القانونية بإشهار إفلاس هذه الشركات المدينة تلافياً لفقدان حق الشركة بالتحصيل فيما لو تم العثور على أي أموال أو ممتلكات لهذه الشركات لاحقاً.

- أجاب المدير المالي والإداري أن قطع الغيار ولوازم محطة الغاز والحفارات والآبار الموجودة بمستودعات الشركة بحالة ممتازة ويتم استخدامها حسب برامج الصيانة الوقائية والموسمية وأن آلية حفظ هذه المواد بالمستودعات تكفل المحافظة عليها بصلاحية تامة ولاسيما وأن الشركة قامت خلال عام 2013 بتحويل ما قيمته (2.647.552) دينار أردني من لوازم محطات الإنتاج والحفارات والممتلكات والمعدات الثابتة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالممتلكات والمنشآت والمعدات.

وبذلك فإن المخصص المرصود ببلغ (1.450.000) دينار أردني كاف من مبدأ الحيطة والحذر ومتانة المركز المالي للشركة.





وبنهاية النقاش صادقت الهيئة العامة العادية على القوائم المالية للشركة كما هي في 2015/12/31 لشركة البترول الوطنية المساهمة العامة المحدودة بما في ذلك الاستمرار في اقتطاع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الإجمالي واقتطاع ما نسبته 20% من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري لاستعماله في تفعيل غايات الشركة وأهدافها وتطوير الحفارات والمعدات والدخول في عقد مشاركات في مناطق إنتاجية جديدة في الأردن.

خامساً: قررت الهيئة العامة توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 6% من رأس المال على أن يتم التوزيع من خلال الأرباح المدورة.

سادساً: قررت الهيئة العامة إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2015 وفقاً للقانون وبحدود ما تم إطلاع الهيئة العامة عليه.

سابعاً: تم انتخاب السادة أرنست ويونغ /الأردن والمدقق المجاز السيد محمد إبراهيم الكركي رقم إجازته ترخيص (882) بالتزكية لتدقيق حسابات الشركة للعام المالي 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

ثامناً: وحيث لم تقترح الهيئة العامة إضافة أي بنود أخرى إلى جدول الأعمال شكر رئيس المجلس الحضور وأعلن مندوب مراقب الشركات انتهاء الاجتماع.

رئيس الجلسة

م. قتيبة أبو قورة

مندوب مراقب عام الشركات

وليد المعاطة

كاتب الجلسة

عبد الرحمن أبو نوار

